The Relationship Between The Distribution Of Private Investment Projects In The Syrian Governorates And Their Population: A Study Conducted In The Years 2007 To 2011

Dr. Rami Ali Zedan *

(Received 24 / 2 / 2020. Accepted 15 / 7 / 2020)

□ ABSTRACT □

This article examines the relationship between the distribution of private investment projects established in the Syrian governorates, according to the laws governing investment in the private sector, and the distribution of the population in those governorates from 2007 to 2011. Through the study, the researcher has found that there is a defect between the distribution of projects and the distribution of the population. For this reason, the researcher made some proposals to activate and enable private investment projects in those governorates in a balanced manner, in a way that achieves justice in the governorates' share of projects that can be executed in the future, and that has a very important impact on the economic and social development process.

Key words: Propagationem hominum , investment projects , Development , Loranz curve.

* **Associate Profesor In Hospitals Management Faculty. Al Andalus University For Medical Science In Cadmus,Syria.**

العلاقة بين توزُّع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات السورية، وتوزُّع السكان فيها دراسة من عام 2007 حتى عام 2011

الدكتور رامي علي زيدان *

(تاريخ الإيداع 24 / 2 / 2020. قُبِل للنشر في 15 / 7 / 2020)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين توزُّع مشاريع الاستثمار الخاصة المُقامة في المحافظات السورية، بموجب القوانين الناظمة للاستثمار في القطاع الخاص، وتوزُّع السكان في تلك المحافظات، من عام 2007 حتى عام 2011. ومن خلال الدراسة تبين للباحث أن هناك خللاً بين توزع المشاريع وتوزع السكان، ولهذا تقدم الباحث ببعض المقترحات لتنشيط وتفعيل مشاريع الاستثمار الخاص في المحافظات على نحوٍ متوازن وبما يحقق العدالة في نصيب المحافظات من المشاريع التي يمكن أن تُقام مستقبلاً، وما لذلك من أثر بالغ الأهمية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: انتشار سكاني، مشاريع الاستثمار، التنمية، منحني لورانز.

* **أستاذ مساعد – كلية إدارة المشافي– جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية –القدموس– سورية.**

مقدمة:

يساهم القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح في كافة الدول، حيث يتجلى ذلك من خلال الاستثمارات التي يقيمها، والتي تتعاظم آثارها التنموية والإقليمية، فيما إذا انتشرت بشكل أفقي، لأن تركزها عامودياً ينجم عنه آثاراً بالغة السوء على كافة الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والإقليمية ... الخ وبالمحصلة تراجع معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث وأهدافه:

إن دراسة العلاقة بين توزُّع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات والأقاليم والمناطق، وتوزُّع السكان فيها، تعتبر من الدراسات المهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً، والإقليمية خصوصاً، لأنها تُبيِّن لنا ـ من جُملة ما تُبيِّن ـ مدى العدالة في توزُّع وانتشار تلك المشاريع أفقياً، عوضاً عن أن تكون عامودياً، وما لذلك من آثار إيجابية على كافة المجالات والأصعدة، مثل العدالة في توزع المشاريع، وما يرافق ذلك من تشغيل أكبر لليد العاملة والحد من البطالة، والحد من الهجرة الداخلية، سواء من الريف إلى المدينة، أو من المدن الصغرى إلى الكبرى، التي إذا ما تفاقمت /أقصد الهجرة الداخلية/ فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الضغط على خدمات المرافق العامة في المدن، وهو ما سيؤدي إلى تراجع قدرة الجهات المعنية على تأمينها بالجودة المناسبة، بالإضافة إلى زيادة التلوث البيئي، والتلوث بالضجيج، ناهيك عن تراجع قدرة الجهات المعنية بشكل أكبر على تأمين خدمات المرافق العامة في المدن الأقل نمواً وفي الريف ... الخ.

وعلى الرغم من وجود محددات أخرى مؤثرة على القرار الاستثماري عند اتخاذه، مثل التكلفة والربح والعائد والمزايا النسبية والمزايا المطلقة وتوفُّر المواد الأولية ... الخ، إلا أن بحثنا هذا يتناول فقط الانتشار السكاني، لأن دراسة جميع العوامل الآنفة الذكر يحتاج إلى دراسات يطول عرضها هنا في هذا البحث الصغير، فما يهمنا هنا دراسة التوزّع السكاني فقط.

هذا ويهدف البحث إلى ما يأتي:

1) دراسة العلاقة بين توزُّع مشاريع الاستثمار الخاصة المُقامة في المحافظات السورية، وتوزُّع السكان فيها، من خلال دراسة منحني لورانز.

2) دراسة إمكانية جعل المشاريع التي سوف تُقام مستقبلاً تنتشر بشكل أفقي أكثر منه عامودي.

مشكلة البحث:

يمكن تمثيل مشكلة البحث بما يأتي:

لم يأخذ توزُّع وانتشار المشاريع الاستثمارية الخاصة المُقامة في المحافظات السورية للفترة المدروسة، لم يأخذ بعين الاعتبار التوزُّع والانتشار السكاني في تلك المحافظات، وهو ما سيتضح لنا من خلال قيمة منحني لورانز، وما يمكن أن يفرز ذلك من نتائج سلبية على عملية التنمية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل ووصف الظاهرة المدروسة، وسيقوم الباحث باستخدام أدوات إحصائية مساعدة في الدراسة، من خلال التطرق إلى دراسة مقياس التمركز، أو ما يُعرَف بمنحني لورانز، وهو من مقاييس التشتت المعروفة إحصائياً.

مكان وزمان البحث:

المكان: سورية. الزمان: من عام 2007 حتى عام 2011، حيث درستُ حتى عام 2011، ولم أدرس أعواماً أحدثَ، ذلك أن الحرب العدوانية التي شهدتها سورية، منذ شهر آذار، عام 2011 (والتي لا تزال مستمرة حتى تاريخه) أدت إلى حدوث هجرات سكانية واسعة، داخلية وخارجية، على حدٍ سواء. كما أن الكثير من المشاريع الاستثمارية بعد العام 2011 دُمرت كلياً أو جزئياً، والكثير منها إما توقف عن العمل، أو قام مالكوها بنقلها إلى محافظات سورية أخرى، أو إلى خارج القطر. بناءً عليه أي دراسة بعد العام 2011 ستكون نتائجها مُضللة وغير دقيقة.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا يوجد خلل في توزع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات السورية، المقامة للفترة (2007 حتى 2011)، مقارنةً بتوزع وانتشار السكان في تلك المحافظات، ونستدل على ذلك من خلال قيمة منحني لورانز والشكل البياني له.

الفرضية الثانية: يوجد خلل في توزع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات السورية، المقامة للفترة (2007 حتى 2011)، مقارنةً بتوزع وانتشار السكان في تلك المحافظات، ونستدل على ذلك من خلال قيمة منحني لورانز والشكل البياني له.

للاستدلال فيما إذا كان هناك خللٌ، أم لا، في توزع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات السورية، المقامة للفترة (2007 حتى 2011)، مقارنةً بتوزع وانتشار السكان في تلك المحافظات، سنقوم بدراسة انتشار تلك المشاريع في المحافظات ومقارنتها بالانتشار السكاني، حيث سنتطرق في هذه الحالة إلى دراسة مقياس التمركز (أو ما يُعرَف بمنحني لورانز).

مقياس التمركز (منحني لورانز):

يعتبر منحني لورانز من مقاييس التشتت الإحصائية المعروفة، حيث يفيد في تحديد درجة تمركز المداخيل أو الملكيات أو الموارد ... الخ، ويمكن أن يُطبَّق على قضايا أخرى مماثلة، مثل حالتنا هذه، حيث سندرس توزع المشاريع في المحافظات مقارنة بالتوزع السكاني فيها.

ويتم حساب قيمة منحني لورانز بالعلاقة الآتية:

$$\ell_0 = 1 - \frac{1}{5000} \sum a_i . B_i$$

ولإيضاح مدلول ($a_i.B_i$) يمكن مراجعة الجدول رقم (2).

وفقاً لمنحني لورانز، فإن قيمة (ℓ_0) تتراوح بين الصفر والواحد، أي أن [$0 \leq \ell_0 \leq 1$]. وكما هو معروف أيضاً:

- إذا كان التوزيع منتظماً تماماً: ينطبق المنحني على المُنصِّف وعندئذٍ يكون ($\ell_0 = 0$).
- إذا كان التوزيع غير منتظم تماماً: عندئذٍ يكون ($\ell_0 = 1$)، وهذا يعني أن الموارد أو الدخول أو الملكيات ... الخ متمركزة عند بعض الفئات.
- كلما كانت قيمة المنحني قريبة من الصفر: كان التوزيع منتظماً أو التمركز قليلاً.
- كلما كانت قيمة المنحني قريبة من الواحد: كان التوزيع غير منتظم وكان التمركز كبيراً.

دراسة منحني لورانز، بالنسبة لمشاريع الاستثمار، الخاصة المُقامة وفق قوانين الاستثمار، للفترة (2007 حتى 2011):
لإيجاد شكل الانتشار، وقيمة منحني لورانز، يتوجب أولاً حساب متوسط عدد السكان في المحافظات (Xi) للفترة المدروسة، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (1).

الجدول رقم (1) يوضح عدد سكان المحافظات السورية (ألف نسمة) للأعوام الممتدة من عام 2007 حتى 2011، بتاريخ 12/31 من كل عام، ومتوسط عدد سكان كل محافظة للفترة المذكورة.

المحافظة	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط عدد السكان (Xi)
القنيطرة	79	81	84	87	90	84
السويداء	346	352	358	364	370	358
طرطوس	750	762	773	785	797	773
الرقة	854	876	898	921	944	899
درعا	916	943	970	998	1027	971
اللاذقية	943	959	975	991	1008	975
دير الزور	1094	1128	1165	1202	1239	1166
إدلب	1359	1393	1428	1464	1501	1429
الحسكة	1377	1409	1443	1477	1512	1444
حماه	1491	1524	1558	1593	1628	1559
دمشق	1669	1690	1711	1733	1754	1711
حمص	1647	1686	1724	1763	1803	1725
ريف دمشق	2487	2570	2656	2744	2836	2659
حلب	4393	4507	4624	4744	4868	4627
المجموع	19405	19880	20367	20866	21377	20380

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (2008 ولغاية 2012)، فصل السكان، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.
متوسط عدد السكان: محسوب من قبل الباحث.

وبعد أن حسبنا متوسط عدد السكان (Xi) في المحافظات السورية، يتبقى لدينا معرفة عدد مشاريع الاستثمار الخاصة في تلك المحافظات (ni) للفترة نفسها، وبعد ذلك نقوم بإجراء باقي الحسابات الضرورية لحساب قيمة منحني لورانز، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (2).

الجدول رقم (2) يوضح كيفية حساب قيمة منحني لورانز، الخاص بمشاريع الاستثمار الخاصة، المُقامة وفق قوانين الاستثمار، في سورية، للفترة (2007 حتى 2011).

البيان / المحافظة	المجال أو الفئة (متوسط عدد السكان): (Xi): /1/	عدد المشاريع في المحافظات (ni): /2/	النسبة المئوية: ni/n:10): (ai) (0	(ni.xi): /3: 2.1 /. ♠	ni.xi / ∑ni.xi	النسب التجميعية المتصاعدة لعدد المشاريع % :(Ai)	النسب التجميعية المتصاعدة لعدد السكان مضروباً بعدد المشاريع % :(Bi)	αi = (ai+ai+1) / 2)	αi . Bi
القنيطرة	84	12	1.01	1008	0.04	1.01	0.04	3.03	0.12111
السويداء	358	60	5.05	21480	0.95	6.06	0.99	4.58	4.531448
طرطوس	773	49	4.12	37877	1.67	10.18	2.66	5.59	14.88468
الرقة	899	84	7.06	75516	3.33	17.24	6.00	6.10	36.56273
درعا	971	61	5.13	59231	2.62	22.37	8.61	4.79	41.28574
اللاذقية	975	53	4.46	51675	2.28	26.83	10.89	7.40	80.62947
دير الزور	1166	123	10.34	143418	6.33	37.17	17.23	6.94	119.5368
إدلب	1429	42	3.53	60018	2.65	40.71	19.88	3.53	70.21779
الحسكة	1444	42	3.53	60648	2.68	44.24	22.56	5.00	112.8782
حماه	1559	77	6.48	120043	5.30	50.72	27.86	7.40	206.1823
دمشق	1711	99	8.33	169389	7.48	59.04	35.34	9.04	319.504
حمص	1725	116	9.76	200100	8.84	68.80	44.18	14.55	642.7551
ريف دمشق	2659	230	19.34	611570	27.01	88.14	71.18	15.60	1110.562
حلب	4627	141	11.86	652407	28.81	100	100	55.93	5592.683
المجموع	20380	1189	100	2264380	100			149.50	8352.334

المصدر: متوسط عدد السكان: الجدول رقم (1). عدد مشاريع الاستثمار الخاصة: تقرير الاستثمار السنوي السادس لعام 2011 الصادر عن هيئة الاستثمار السورية، دمشق، سورية، 2012، الجدول رقم (43)، الصفحة (93). ♠: القيم بالألوف، على اعتبار أن هذا العمود هو حاصل ضرب متوسط عدد السكان بعدد المشاريع، ذلك أن متوسط عدد السكان بالألوف. باقي الأعمدة: من إعداد الباحث.

ونتوصل في النهاية إلى حساب قيمة منحني لورانز كما يلي:

$$\ell_0 = 1 - \frac{1}{5000} \sum a_i \cdot B_i$$

$$= 1 - \frac{1}{5000} 8352.334 = -0.67 = |0.67|$$

ومن خلال الجدول السابق يمكن تبيان الشكل البياني لمنحني لورانز كما يلي:

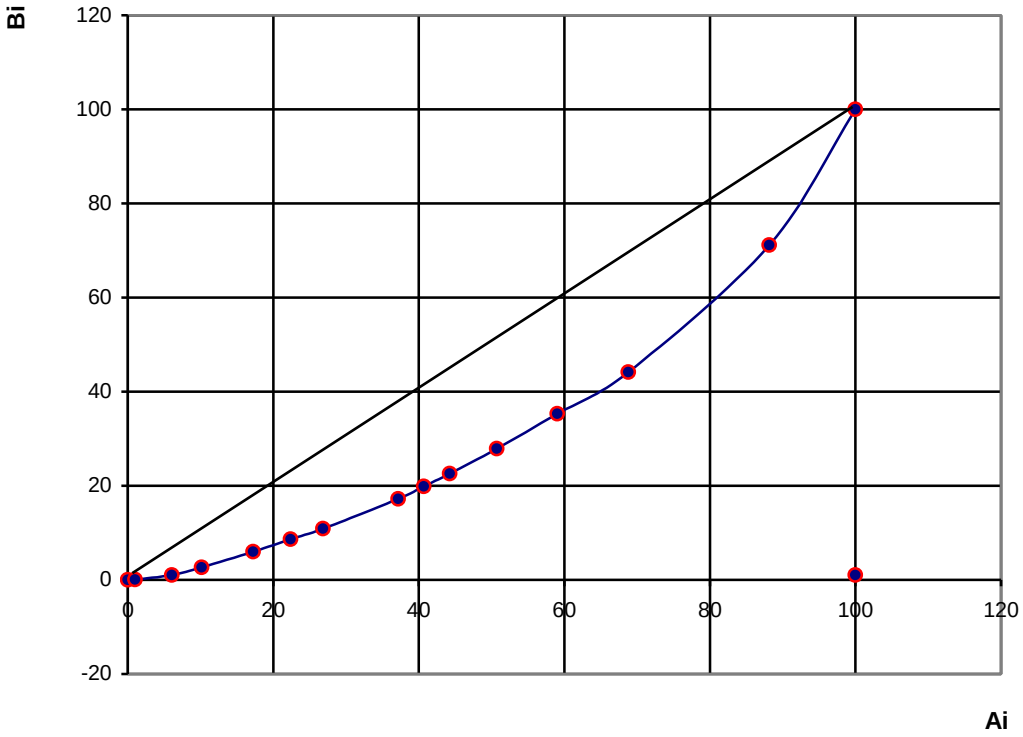

شكل بياني رقم (2) يوضح منحني لورانز لمشاريع الاستثمار الخاصة في سورية المقامة للفترة (2007 حتى 2011)

وكما أسلفنا، كلما كانت قيمة المنحني قريبة من الواحد، يكون التوزيع غير منتظم، والتمركز كبيراً، وبالحساب فقد وجدنا أن قيمة منحني لورانز، قريبة من الواحد، حيث بلغت بالقيمة المطلقة |0.67|، وهذا يدل أن التوزيع غير منتظم، والتمركز كبيراً. مما تقدم، وبالاعتماد معاً على كلٍ من قيمة منحني لورانز |0.67|، والشكل البياني للمنحني، يمكن القول إن هناك خللاً في التوزيع، أي أن هناك خللاً في توزع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات السورية، المقامة للفترة (2007 حتى 2011)، مقارنةً بتوزع وانتشار السكان في تلك المحافظات.

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين نرفض الفرضية الأولى، القائلة إنه لا يوجد خلل في توزع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات السورية، المقامة للفترة (2007 حتى 2011)، مقارنةً بتوزع وانتشار السكان في تلك المحافظات، ونقبل الفرضية الثانية القائلة إنه يوجد خلل في توزع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات السورية، المقامة للفترة (2007 حتى 2011)، مقارنةً بتوزع وانتشار السكان في تلك المحافظات، ونستدل على ذلك من خلال قيمة منحني لورانز والشكل البياني له.

ملاحظة: كما ذكرتُ لدى حديثي عن أهمية البحث وأهدافه، فإن هناك محدداتٍ أخرى كثيرة تؤثر على القرار الاستثماري، منها التكلفة والربح والعائد والمزايا النسبية والمزايا المطلقة وتوفُّر المواد الأولية ... الخ. لكن، وباعتبار أن بحثنا هذا

يتناول جانباً محدداً فقط هو الانتشار السكاني، وحيث أن دراسة جميع العوامل الآنفة الذكر يحتاج إلى دراسات مطولة يصعب عرضها جميعها في بحثنا المحدد هذا، لذا اقتصر البحث على دراسة التوزّع السكاني فقط.

وللإيضاح أكثر، نعرض فيما يلي الجدول رقم (3)، الذي يوضح متوسط عدد السكان في المحافظات، وعدد مشاريع الاستثمار الخاصة المُقامة وفق قوانين الاستثمار في تلك المحافظات، للفترة (2007 حتى 2011)، ونسبة عدد سكان كل محافظة إلى إجمالي عدد السكان، ونسبة عدد المشاريع في كل محافظة إلى إجمالي عدد المشاريع.

جدول رقم (3) يوضح متوسط عدد السكان في المحافظات، وعدد مشاريع الاستثمار الخاصة في تلك المحافظات، للفترة (2007 حتى 2011)، ونسبة عدد سكان كل محافظة إلى إجمالي عدد السكان، ونسبة عدد مشاريع كل محافظة إلى إجمالي المشاريع.

المحافظة	متوسط عدد السكان في المحافظة (بالآلاف)	نسبة عدد سكان المحافظة إلى إجمالي عدد السكان (%)	عدد مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات المُقامة وفق قوانين الاستثمار	نسبة عدد مشاريع المحافظة إلى إجمالي عدد المشاريع (%)
ريف دمشق	2659	13.05	230	19.34
حلب	4627	22.70	141	11.86
دير الزور	1166	5.72	123	10.34
حمص	1725	8.46	116	9.76
دمشق	1711	8.40	99	8.33
الرقة	899	4.41	84	7.06
حماه	1559	7.65	77	6.48
درعا	971	4.76	61	5.13
السويداء	358	1.76	60	5.05
اللاذقية	975	4.78	53	4.46
طرطوس	773	3.79	49	4.12
إدلب	1429	7.01	42	3.53
الحسكة	1444	7.09	42	3.53
القنيطرة	84	0.41	12	1.01
المجموع	20379	100.00	1189	100

المصدر: متوسط عدد السكان: الجدول رقم (1). عدد مشاريع الاستثمار: الجدول رقم (2). النسب محسوبة من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق، عدم توافق نسب توزع السكان في المحافظات مع نسب توزع الاستثمارات فيها. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن محافظة حلب التي سجلت أعلى نسبة سكان بـ (22.70 %)، لم تسجل أعلى نسبة في عدد المشاريع إذ بلغت (11.86 %). في حين أن محافظة ريف دمشق التي احتلت المرتبة الثانية بنسب عدد السكان بـ (13.05 %)، احتلت المرتبة الأولى في نسب عدد المشاريع بـ (19.34 %).

كذلك الحال نجد أن محافظة حمص التي احتلت المرتبة الثالثة بنسب عدد السكان بـ (8.46 %)، احتلت المرتبة الرابعة في نسب عدد المشاريع بـ (9.76 %). والأمر مشابه عندما نجد أن محافظة دير الزور التي احتلت المرتبة الثامنة بنسب عدد السكان بـ (5.72 %) بعد محافظات (حلب، ريف دمشق، حمص، دمشق، حماه، الحسكة، إدلب)، احتلت المرتبة الثالثة في نسب عدد المشاريع بـ (10.34 %). أما محافظة الرقة التي احتلت المرتبة الحادية عشرة بنسب عدد السكان بـ (4.41 %) بعد محافظات (حلب، ريف دمشق، حمص، دمشق، حماه، الحسكة، إدلب، دير الزور، درعا، اللاذقية)، احتلت المرتبة السادسة في نسب عدد المشاريع بـ (7.06 %)، وهكذا لباقي المحافظات.

نستنتج مما تقدم، أن توزع المشاريع الخاصة في المحافظات السورية، لم يراعِ التوزع السكاني، وهو ما يمكن أن يؤدي بمرور الزمن، إلى إفراز آثار بالغة السوء على كافة الأصعدة والميادين، للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، ذلك أن التوزع والانتشار غير المتوازن لمشاريع التنمية بين المحافظات والمناطق السورية، سيقود بمرور الزمن إلى تعميق الفوارق بين المحافظات، وهو ما سيفرز لاحقاً معطيات سلبية كثيرة، كالخلل في توزع المداخيل، والهجرة الداخلية، وتوفُّر فرص العمل في مناطق دون سواها، وبالتالي زيادة عدد المتعطلين في المحافظات الأقل استقطاباً للمشاريع.

وهنا نشير إلى أنه من العوامل التي يعزو إليها منظرو تحليل الاجتماع الاقتصادي، أسباب اختلاف نسب البطالة بين المدن والمناطق، ضمن الدولة الواحدة، هو عدم التوازن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المدن والمناطق. لا بل أن أحد الاقتصاديين يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ يرى أن الخلل في التنمية الإقليمية، وما ينجم عن ذلك من مشكلات إقليمية متعددة ـ إذا ما تفاقمت ـ فإنه من الممكن أن تؤدي إلى نشوب حرب مسلحة في البلد كما حصل في العديد من بلدان العالم [زيدان، 2010، ص 215].

إن اقتصاد البلدان النامية هو اقتصاد شديد الاستقطاب من ثلاث نواحٍ [زيدان، 2006، ص 258] فمن الناحية الاقتصادية هناك مركزية شديدة في السلطة الاقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية هناك تفاوتٌ في توزيع الدخول بين فئات السكان، ومن الناحية الإقليمية يبدو التفاوت واضحاً في تطور الأقاليم.

إن المفهوم الغربي الحديث للتنمية يرى أن المسألة الرئيسة بالنسبة لمعظم البلدان النامية ليست هي الخيار بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية، وإنما تنحصر في تشجيع التنمية على نطاق عريض متوازن تقوم فيه القطاعات التقليدية والحديثة بدورها في زيادة الدخول والعمالة. وفي هذا الإطار فإن التطوير يجب أن يُركِّز على جانبين، فأولهما تحديث الزراعة، وثانيهما تشجيع المشاريع المحلية اللامركزية وذات العمالة الكثيفة في كافة المناطق، وبذلك يؤدي التطوير دوره في محاربة المشكلتين المحوريتين، أولهما الفقر الجماهيري، وثانيهما تشغيل العمالة والحد من البطالة [زيدان، 2007].

لقد مارست الصين رقابة صارمة على الهجرة الريفية، فعندما استشعرت الصين النفقات الباهظة للطلب على البنى التحتية الحضرية جراء الهجرة، وإنشاء الوظائف الضرورية لامتصاص اليد العاملة الزراعية، اعتبرت السلطات الصينية أن سوء الاستخدام في الأرياف، أقل ضرراً من جماعات العاطلين عن العمل في المدن. وفي التسعينات فُتِحَت أبواب المدن الصغيرة تدريجياً أمام المهاجرين الذين لديهم مسكن ووظيفة دائمين، وهدف ذلك تشجيع نمو المدن الصغيرة والمتوسطة، بكبح نمو المدن الكبيرة. وقد أدت القيود المفروضة على الهجرة الريفية إلى تضاعف كثافة العاملين في الزراعة مرتين خلال أربعين عاماً [لوموان، 2010، ص 21، 22، 73، 74، 89].

إن جوهر فكرة المدينة [1] أنها تخدم منطقة تابعة، والأصل في وظيفتها هو الجانب الإقليمي، ومن هنا يكون فهم المدينة ناقصاً، إلا إذا درسنا علاقاتها الإقليمية بريفها المحيط بها، فهناك تفاعل وثيق بين المدينة وريفها، يتكون من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة، وينتهي في الواقع إلى تكوين مركب إقليمي متميز جداً [خير، 2005، ص 117].

وفي اليابان، وبسبب المركزية الاقتصادية الشديدة التي كانت تعاني منها، وغياب التوزيع الجغرافي المتناسق للأصول الإنتاجية فيها، فقد قامت بنشر الصناعات الأولى في أرجاء الجزر اليابانية، منجذبةً انجذاب المغناطيس لأقطاب غنية بقوة العمل والخامات اللازمة، وبنت اليابان أربع مدن صناعية كبيرة [أنظر ما يلي: سميث، 2001، ص 243 ، 244].

كما بذلت اليابان جهوداً ضخمة [خير، 2000، ص 46] من أجل خلق مراكز ثقل صناعي في الشمال، من المنطقة الصناعية المزدحمة (طوكيو . كيوتو)، وكذلك مساعي المملكة المتحدة في دفع عجلة نمو اسكتلندا، ومحاولات إيطاليا في تنمية المناطق الجنوبية.

إن المتابع للسياسات المستقبلية للمدن الصناعية في سورية [أسد، 2015، ص 34] يلاحظ غياب أي توجه جدي لتنظيم الصناعة ضمن تجمعات صناعية ضخمة متخصصة أو ضمن مدن صناعية، فحتى الخطة الخمسية التاسعة التي غطت السنوات (2000 حتى 2005) لوحظ غياب أي توجه حكومي حقيقي وجدي لذلك، والنتيجة أن الصناعة السورية عانت من البعثرة والتشتت التنظيمي والتوزع غير المقبول ضمن المدن أو على أطرافها مباشرةً.

ويرى العديد من الاقتصاديين في سورية [خضور، 2010، ص 11] أن توزيع مشاريع الاستثمار بين المحافظات، هو بمثابة توزيع الأثقال والحمولات، وإعادة توزيع للثروة، والدخل، وفرص العمل، من خلال إعادة توزيع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي إعادة توزيع السكان، وإعادة توزيع أحجام المدن، وإعادة تشكيلها.

كما يرى اقتصاديون آخرون [الناصر، 2004، ص 73] أن توزيع الاستثمارات بأنواعها، ومن ضمنها الاستثمارات الخدمية، بشكل أفقي وعامودي، سينعكس إيجاباً على تحقيق الأمن الغذائي في الدول، وسيساهم في تطوير قطاع الزراعة والصناعة بآنٍ واحد.

ولذلك فإن التخطيط لجعل الاستثمارات تنتشر أفقياً، في كافة أنحاء الرقعة الجغرافية للبلاد، يُمكِّنُ من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة، تتمثل أهمها بما يلي:

1. توزيع وانتشار المشاريع: فبالنظر إلى الضغوط الكبيرة، التي تتعرض لها المدن الكبرى، وخاصة دمشق وريفها، وحلب وريفها، يُصبح إقامة مشاريع جديدة فيها، أمراً غير مرغوب فيه، وذلك على اعتبار أنها ستؤدي إلى المزيد من الضغط على هذه المدن، حيث سيؤدي إقامة مشاريع جديدة، إلى استقطاب عمالة جديدة، وهذا بدوره يؤدي إلى المزيد من الازدحام السكاني، والضغط الهائل على قطاع الخدمات، ناهيك عن التلوُّث البيئي. وبالتالي فإن تشجيع إقامة المشاريع في المحافظات والمناطق الأقل نمواً، سوف يحقق توزيعاً أفضل في مخرجات مشاريع التنمية بين مختلف أقاليم البلاد، وبالتالي التخفيف من الهجرة إلى المدن، وتأمين فرص عمل لشريحة واسعة من الأفراد، منتشرة في تلك المحافظات والمناطق، بما فيها مناطق الريف.

2. تخفيف الفوارق الإقليمية اجتماعياً واقتصادياً: إن تشجيع المشاريع على الانتشار الأفقي، وتوزيعها بين مختلف المحافظات والمناطق، يساعد على توزيع الدخل بينها، والتخفيف من حدة مشكلة الفقر في المناطق النائية، وبالتالي تقليل الفروق بين الريف والحضر، أو بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث، مما يحد من ظاهرة ثنائية الاقتصاد.

[1]. أو المحافظة.

3. من المعلوم أن التصنيع يعتبر من الوسائل الفعالة لتطوير اقتصاد الأقاليم المتخلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الانتشار الجغرافي الأفقي للمشاريع في تلك الأقاليم والمناطق، إلى إنشاء مركز صناعي في إقليم زراعي، وهذا المركز سيؤدي بدوره إلى تنشيط إنتاج المناطق والمركز التي تزوده بالمواد الخام، وتنشيط إنتاج المناطق والمراكز التي تستفيد من منتجاته، هذا بالإضافة إلى نمو المدن الصغيرة، ذلك أنه من شأن التصنيع في هذه المدن والأقاليم الأقل نمواً، أن يُحرِّض على زيادة السكان عن طريق عوامل الدفع إلى الخلف وإلى الأمام، ناهيك عن زيادة عدد العاملين، والتخفيف من البطالة وتغيير التركيب المهني، كما سيؤدي انتشار المشاريع في إقليم زراعي، إلى نمو الزراعة نفسها.

وباعتبار أنه من بين القواعد العامة، التي تتحكم في إقامة المشروعات الصناعية، هو (الموقع)، فإن العديد من الاقتصاديين [أنظر ما يلي: الحمصي، 1992، ص 228، 229] يرون أنه على خطة التنمية الصناعية، أن تتضمن إجراءات لوضع حد للتوسع في المناطق الصناعية، في المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على (750) ألف نسمة، وتطوير عدد محدود من المراكز المدنية الأخرى، مع مراعاة ألا يتم توزيع المشروعات الصناعية بصورة متساوية في جميع أنحاء البلاد.

4. إن عدم التمييز بين المحافظات والمناطق المكتظة بالسكان لدى منح الامتيازات والتسهيلات للمشاريع، من شأنه أن يقود إلى تمركز المشاريع في المحافظات المكتظّة بالسكان، وخاصة مناطق دمشق وحلب وريفيهما. لذلك أسلطُ الضوء على موضوع الاكتظاظ السكاني، على اعتبار أن التجمُّع السكاني يستمد أسباب وجوده من الأنشطة الاقتصادية القائمة والمزايا التوطينية الموجودة، أي وجود فرص الاستغلال الاقتصادي، ولذلك أسهمت الأنهار وتجمعات المياه والتربة الصالحة للزراعة بشكل عام في حدوث التجمعات السكانية، وما قاد ذلك إلى قيام أنشطة اقتصادية من زراعة ونقل، ولنا أسوة حسنة في الحوادث التاريخية على صحة ما نذهب إليه.

فمثلاً أدى وجود سد مأرب إلى قيام حضارة لا تزال آثارها باقية حتى الآن، وما أن انهار هذا السد حتى تبعثر الأفراد المقيمون حوله. وفي عصرنا الحالي يمكن أن نأخذ مثالاً على ذلك، وهو آبار النفط، وما أدت إليه من حدوث تمركز في التجمعات السكانية حولها.

وبالتالي فإن قيام سياسة استثمارية تقوم بمنح تسهيلات أكبر للمشاريع التي تُقام في المناطق الأقل تطوراً عن غيرها، والقليلة السكان، من شأنه أن يساهم في توزيع أكثر عدالة للدخل القومي، والمساهمة في الحفاظ على البيئة، والتقليل من حدة التفاوت بين المناطق من حيث تطورها والخدمات الموجودة فيها. أضف إلى ذلك أيضاً، المساهمة الفعالة في الحد من الهجرة، من المحافظات والمناطق ذات التجمعات السكانية الأقل، إلى المدن الكبرى، وبالتالي التخفيف من الضغط الهائل على هذه المدن، وخاصةً دمشق وحلب وريفيهما.

5. إن تشجيع إقامة المشاريع بشكل أفقي، باتجاه المناطق الأقل نمواً والأقل اكتظاظاً بالسكان، سوف يحقق فلسفة (نقل العمالة) إلى تلك المناطق، مما يخفف من الهجرة إلى المدن، ورفع سوية الخدمات في تلك المناطق. كما يتيح إقامة المشاريع في تلك المناطق، للمرأة، ولكافة الفئات المحرومة، وللمصابين بعاهات معينة، إمكانية الحصول على فرص عمل، ضمن ظروف جيدة تناسب إلى حدٍ كبير أوضاعهم العامة والصحية. ويمكن ضرب مثال على ذلك حالة الصين التي تتميز حالياً بمعدلات نمو اقتصادي هي الأعلى في العالم.

فالمظهر الرئيس للتصنيع في الصين خلال سبعينات القرن الماضي، تجلَّى في التوسع بإقامة المشاريع في الأقاليم والريف [مارياما، 1985، ص 75، 76].

6. المساهمة على نحو أكبر في تحقيق التوازن الإقليمي بين المحافظات، وتنشيط وإنعاش الحركة الاقتصادية والسياحة فيها، واستغلال الخامات والموارد الموجودة فيها بمرور الزمن، وزيادة دخل المزارع عن طريق إيجاد مصدر دخل إضافي عن طريق المشاريع المُقامة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. العلاقة بين توزُّع مشاريع الاستثمار الخاصة في المحافظات السورية، وتوزُّع السكان فيها، للفترة المدروسة الممتدة من عام 2007 حتى 2011 ضعيفة، حيث تجلى ذلك من قيمة منحني لورانز والشكل البياني له، فقد كانت قيمة المنحني، بالقيمة المطلقة تساوي |0.67|.

2. تشير التجارب الناجحة للكثير من الدول، النامية والمتقدمة، أنها سعت إلى جعل التوزع الاستثماري للمشاريع المُقامة فيها، ينتشر ـ ما أمكن ـ أفقياً، وبين كافة المناطق والأقاليم.

3. المفهوم الحديث للتنمية يرى أن المسألة الرئيسة بالنسبة لمعظم البلدان النامية تنحصر في تشجيع التنمية على نطاق عريض متوازن.

4. التخطيط لجعل الاستثمارات تنتشر في كافة أنحاء الرقعة الجغرافية للبلاد، يُمكِّنُ من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إيجابية كثيرة.

التوصيات:

1. منح المشاريع التي تقام في المحافظات الأقل سكاناً ونمواً، مزايا وتسهيلات أكبر، كأن يتم منحها تسهيلات مالية وائتمانية ونقدية، بمحفزات أكبر، ولفترات زمنية أطول.

2. المحافظة على حضور جيد للدولة في عملية التنمية، حيث تفيد [الحمش، 2003، 237] تجارب البلدان الرأسمالية أن التنمية فيها لم تحدث بفعل قوى السوق وحدها، وقد كان تدخل الدولة أمراً لا غنى عنه لتحقيق التنمية، وقد تمركز هذا الدور في تصحيح مفعول قانون النمو غير المتكافىء قطاعياً وجغرافياً واجتماعياً.

3. إقامة المدن الصناعية الحديثة في كافة المحافظات والمناطق، فمن الصعوبات التي تواجهها مشاريع التنمية عموماً، والصناعة خصوصاً، غياب المناطق الصناعية الحديثة المتطورة، فقد أدى غياب تلك المناطق الحديثة خلال عقود طويلة سابقة، إلى حدوث فوضى كبيرة في انتشار مشاريع الاستثمار عموماً، والصناعية منها خصوصاً، حيث تناثرت بشكل عشوائي، مما أدى إلى نتائج سيئة جداً، كالهجرة، وتلوُّث البيئة، والتأثير على الأراضي الزراعية، وانتشارها بشكل عشوائي بين المناطق السكنية والزراعية والرعوية والتجارية. كما أن إقامة تلك المدن الصناعية الحديثة يساهم في تحقيق ما يلي:

أ- تحقيق تطوير سريع لمشاريع الاستثمار، من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج بأنواعها المتعددة، وهذا ما يساهم في تعظيم القيمة المضافة والإنتاج.

ب- تأمين رقابة فعالة على أنشطة تلك المشاريع، وتطوير نظم الجودة، وخلق ظروف أفضل لتطبيق المعايير والمواصفات المتقدمة في الإنتاج الصناعي، وبالمحصلة تقوية القاعدة الصناعية للمشاريع الاستثمارية.

ت- تنشيط وتفعيل البحث العلمي.

ث- الحد من الانتشار العشوائي لتلك المشاريع بين المناطق السكنية.

ج- الحد من الهجرة وتلوُّث البيئة.

ح- تقديم المساعدة في كافة مراحل الإنشاء، وتنفيذ أفضل لعمليات التشغيل، وتحقيق التكامل والتنسيق في المجالات التقنية والمالية والإدارية والتسويقية.

خ- تنشيط الاستثمار بالعموم، وجذب رؤوس الأموال للعمل في ميادين الإنتاج.

د- تأمين الاستقرار الاقتصادي، وإيجاد حل نهائي لصعوبات الحصول على التراخيص الإدارية.

4. الاستمرار بتعديل قوانين الاستثمار كلما دعت الحاجة لذلك، وكمثال على ذلك ما قامت به تايوان [الخضر، 1997، ص 102] حيث عُدِّلَ قانون الاستثمار فيها حوالي /15/ مرة خلال /25/ سنة.

5. يعتبر التصنيع إحدى الوسائل المهمة لتطوير اقتصاد المحافظات الزراعية. وبهذا الصدد، يرى العديد من الباحثين [لوب، 1986، ص 269] أن نجاح استراتيجية الصين تُعزى بشكل عام ـ وبحق ـ إلى الأهمية التي أُعطيت للزراعة والقطاع الريفي.

انطلاقاً من ذلك نقترح إحداث مركز صناعي في كل محافظة زراعية، فهذا المركز من شأنه تنشيط إنتاج المناطق التي تزوده بالمواد الخام، وتنشيط إنتاج المناطق التي تستفيد من منتجاته، وتطوير الصناعات المحلية والريفية ذاتها [2]، وبالمحصلة نمو تلك المحافظات، ذلك أنه من شأن قيام مشاريع استثمار في تلك المحافظات أن يُحرِّض على زيادة السكان عن طريق عوامل الدفع إلى الخلف وإلى الأمام، ناهيك عن زيادة عدد العاملين والتخفيف من البطالة وتغيير التركيب المهني، كما سيؤدي قيام تلك المشاريع في إقليم زراعي إلى نمو الزراعة نفسها.

ونعود للإشارة إلى تجربة الصين فيما أسلفنا. فقد أدى نمو وازدهار الصناعات الزراعية، في المقاطعات الساحلية، إلى حدوث تغير مهم في الأرياف، الواقعة بالقرب من تلك المقاطعات، وخلق فضاءات ريفية صناعية مدمجة دمجاً قوياً في اقتصاد المراكز الحضرية الكبرى، وفي الأسواق المحلية والعالمية [لوموان، 2010، ص 92].

6. تشجيع إقامة الأنشطة الاقتصادية الضرورية، المساعدة والمكملة لقيام المشاريع في المحافظات الأقل سكاناً ونمواً، ذلك أن طبيعة النشاط الاقتصادي تتطلب وجود أنشطة أخرى مساعدة، مثل خدمات النقل والمواصلات والخدمات المالية والمصرفية.

7. تحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوى الوطني، بمعنى الإقلال من تركز المشاريع الصناعية في المحافظات الكبرى، وتوزيع الجديد منها على المحافظات والأقاليم.

8. وبالمحصلة السعي لتحقيق النمو المتكافئ بين مختلف أقاليم ومحافظات القطر، لما له من ضرورة قصوى في تدعيم النمو المتوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

---

[2] وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى تجارب ناجحة للعديد من الدول التي قامت بتطوير صناعاتها الريفية كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، إلا أن تجربة الصين كانت بلا ريب الأكثر نجاحاً وإثارة. راجع ما يلي: لوب، جاك . العالم الثالث وتحديات البقاء . مرجع سابق . الصفحات (332 ← 334).

Refernces:

Arabic Refernces:

1. Asad, Ayham. Transformation and Shock / II /: The Syrian Economy from 2004 to 2010 (Industry, Energy, Partnership, Trade Liberalization), without a publishing house, Damascus, Syria, 2015, 136.
2. Hamish, Munir. Economic reform between the illusions of neo-economic liberalism and peoples' right to life, Dar Al-Rida, Damascus, Syria, 2003, 282.
3. Al-Homsi, Abdo Muhammad. Industry Economy and Planning, Damascus University, Syria, 1992, 383.
4. Al-Nasser, Nasser Obaid. The Problem of Arab Food Security: The Syrian Model of Self-Sufficiency, Ministry of Culture, Damascus, Syria, 2004, 191.
5. khayr, sufuh. Urban Planning, Arab Encyclopedia Authority, Damascus, Syria, 2005, 276.
6. khayr, sufuh. Regional Development and Planning, Ministry of Culture, Damascus, Syria, 2000, 343.
7. Zidan, Rami. The Sensitivity of the Tax System in Syria, Ministry of Culture, Damascus, Syria, 2006, 357.
8. Zidan, Rami. Small and medium industrial enterprises in Syria and their role in economic and social development, Ministry of Culture, Damascus, Syria, 2010, 336.
9. Smith, Patrick. Japan: A New Vision, translated by: Saad Zahran, The World of Knowledge Magazine, Issue (268), April, National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 2001, 469.
10. Loeb, Jack. The Third World and Survival Challenges, translated by: Ahmed Fouad Balbaa, Aalam al-Ma'rifah Magazine, No. 104, August, The National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1986, 397.
11. Lemoine, Francoise. Chinese Economy, translated by: Dr. Sabah Mamdouh Kaadan, Ministry of Culture, Damascus, Syria, 2010, 215.

Research and studies:

1. Al-Khidr, Ali. Research entitled (Investment Management in Syria Under Law No. / 10 / of 1991), book (Investment Policies in Syria: Proceedings of the First Syrian-German Economic Symposium, Faculty of Economics at the University of Damascus in cooperation with the Central Institute for Regional Research at the University of Arlangen-Nirenberg), Damascus, Syria 1997, 75 to 104.
2. Khadour, Ruslan. Study entitled (Failures of Regional Development in Syria), Tuesday's 23rd Economic Symposium on the Syrian Economy and Future Prospects, Economic Sciences Association, from 01/5/2010 to 05/18/2010, Damascus, Syria, 15.
3. Zidan, Rami. Study entitled (Planning and Regional Development in Syria and their Role in Achieving Sustainable Development), Tishreen Newspaper, Issue No. / 10051 /, Damascus, Syria, dated Thursday 12/13/2007.
4. Mariyama, Nobao. Study entitled (The Industrial Development Mechanism in the People's China), translated by: Dr. Medhat Kazem Al-Quraishi, Arab Industrial Development Journal, No. (6), Arab Industrial Development Organization, Baghdad, Iraq, 1985.

Periodical

1. .2Syrian Statistical Groups - Central Bureau of Statistics - Damascus - Syria.